

تقييم فعالية استراتيجية الحكومة الجزائرية في الحد من البطالة – دراسة ميدانية –  
**Evaluating effectiveness of Algerian government's strategy in  
reducing unemployment – field study -**

د. سهام مداور

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،

جامعة البليدة 2

تاريخ الاستلام : 2018/11/07 تاريخ النشر : 2018/12/30

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم استراتيجية الحكومة الجزائرية للفترة (2000-2016) في الحد من البطالة من خلال استقصاء ميداني تم تجسيده عن طريق الاستبانة ، و قد توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن مشكلة البطالة هي هيكلية في الجزائر ، فانخفاض معدل البطالة خلال فترة تطبيق هذه البرامج لا يعكس حقيقة النجاح في علاج مشكلة البطالة فمعظم المناصب التي تم توفيرها هي مناصب مؤقتة و قابلة للزوال و سوف تخلق لنا مستقبلا ما يعرف بالبطالة المؤجلة ، و هذا ما يدل على محدودية فعالية السياسات الاقتصادية التي تتبناها السلطات الجزائرية للتخفيف من حدة البطالة .  
**كلمات مفتاحية:** استراتيجية الحكومة ، بطالة ، فئة ناشطة ، ألفا كرونباخ .

**Abstract:**

This study aims to evaluate the Algerian government's strategy during the period (2000-2016) through a field study (questionnaire), with a view to tackling unemployment . Thanks to this study, we have achieved the essential result that the unemployment problem is structural in Algeria, because the low unemployment rate during the period of application of these programs does not reflect the reality of success in dealing with the unemployment problem. Indeed, most of the jobs provided are temporary and likely to disappear, and what is commonly called deferred unemployment will be created in the future . which improve the ineffectiveness of the economic policies adopted by the Algerian authorities to attenuate the crisis.

**Keywords:** government's strategy, unemployment , active population Cronbach's alpha .

**Résumé:**

Cette étude vise à évaluer la stratégie du gouvernement Algérien au cours de la période (2000-2016) à travers une étude de terrain ( questionnaire ) , et ce dans la perspective de lutte contre le chômage . Grâce à cette étude, nous sommes parvenus au résultat essentiel que le problème du chômage est structurel en Algérie, car le faible taux de chômage au cours de la période d'application de ces programmes ne reflète pas la réalité du succès dans le traitement du problème du chômage. En effet, la plupart des emplois apportés sont provisoires et susceptibles de disparaître, et ce qui est communément appelé le chômage différé sera créé à

l'avenir. ce qui prouve l'inefficacité des politiques économiques adoptées par les autorités algériennes pour atténuer la crise.

**Mots-clés:** Stratégie du gouvernement , chômage , population active , alpha de Cronbakh .

**تمهيد:**

لقد استطاع الاقتصاد الجزائري أن يستحدث أزيد من 3 مليون منصب عمل جديد خلال الفترة الممتدة من (2000-2016) ، ما يعني أن المعدل السنوي لخلق فرص عمل خلال الفترة ذاتها قد قدر بـ 214285 منصب عمل في السنة ، و هذا في إطار المنهجية الحديثة للتنمية التي تبنتها الحكومة خلال الفترة (2000-2016) بالإضافة إلى مختلف برامج التشغيل المكثف التي قامت باعتمادها ، و تدعو مثل هذه النتيجة إلى التساؤل حول الطريقة و الكيفية التي أوجدتها كما تدعو أيضا إلى التساؤل حول نوعية المناصب التي تم استحداثها في إطار مختلف هذه البرامج ، في الوقت الذي تشيد فيه مختلف الجهات الرسمية بنجاح هذه الاستراتيجية بناء على الإنخفاض المحسوس الذي سجلته معدلات البطالة .

**إشكالية الدراسة:**

بناء على ما تم تقديمه سابقا تظهر لنا إشكالية دراستنا في التساؤل التالي:

**هل نجحت الحكومة الجزائرية فعلا في التخفيف من حدة البطالة من خلال استراتيجيتها الجديدة المتبناة خلال الفترة (2000-2016) أم أنها مجرد تكريس للعمل الغير لائق و البطالة المقنعة ؟**

**منهجية الدراسة:**

لقد قمنا بتبني دراسة ميدانية من خلال القيام باستقصاء ميداني كان الهدف منه استخلاص المعلومات المطلوبة في البحث من أفراد المجتمع المستهدف مباشرة و هذا بالاستعانة باستبانة صممت خصيصا لهذا الغرض ، و قد اعتمدنا في هذه الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد معالجته .

**هيكل الدراسة:**

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة رأينا أن نتناول الدراسة من خلال المحاور التالية:

**أولا: التعريف بمصطلحات الدراسة**

**ثانيا: منهجية الدراسة الميدانية**

**ثالثا: نتائج الدراسة الميدانية**

**أولا: التعريف بمصطلحات الدراسة**

**1- البطالة**

تعرف البطالة على أنها كل شخص في سن العمل ، قادر على العمل ، راغب فيه ، يقبل به عند مستوى الأجر السائد و يبذل جهدا في البحث عنه و بالرغم من ذلك يبقى عاجزا عن إيجاد<sup>1</sup>.

**2- استراتيجية الحكومة**

هي مختلف الخطط و البرامج التي تضعها الحكومة من أجل تحقيق هدف معين ، فعلى مستوى الحد من البطالة تتمثل استراتيجية الحكومة في مختلف البرامج التنموية و سياسات التشغيل التي تعمل من خلالها على توفير فرص عمل من أجل الحد من البطالة .

### 3- الفئة الناشطة

عرفهم المكتب الدولي للعمل (BIT) على أنهم جميع الأشخاص من كلا الجنسين الذين يمولون أثناء الفترة المرجعية اليد العاملة الضرورية لإنتاج السلع و الخدمات الاقتصادية ، حيث تضم هذه الفئة الأشخاص الذين يمارسون عملا بأجر أو لحسابهم الخاص بالإضافة إلى الأشخاص الذين هم بصدد البحث عن عمل<sup>2</sup>.

### 4- الاستبانة

تعرف الاستبانة على أنها مجموعة من الأسئلة المرتبة و المتنوعة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ، مع إرفاق هذه الأسئلة بالأجوبة المحتملة لها و التي ترد في شكل خيارات كما يمكن أيضا أن تعطى للأفراد الحرية في وضع الإجابات التي يرونها مناسبة<sup>3</sup>.

#### ثانيا: منهجية الدراسة الميدانية

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى وصف خصائص و أبعاد ظاهرة من الظواهر في إطار معين يتم من خلاله تجميع البيانات و المعلومات ثم القيام بعد ذلك بتنظيمها تحليلها و تفسيرها وفقا لأسلوب معين .

### 1- أداة الدراسة

لقد استخدمنا في هذه الدراسة أداة الاستبانة لجمع مختلف البيانات التي تتطلبها الدراسة الميدانية . فهذه الأداة عادة ما يتم اعتمادها من أجل الحصول على معلومات ، بيانات و حقائق غير معروفة سوى لدى الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان ، كما لا يمكن الحصول على هذه المعلومات بواسطة أداة أخرى .

و قد اخترنا أن يكون الاستبيان الخاص بنا إلكتروني حيث قمنا بإنشائه عن طريق خدمات الغوغل درايف (google drive) ، و يتميز الاستبيان الإلكتروني عن غيره من الاستبيان التقليدي في كونه اقتصادي من حيث التكلفة و الوقت خاصة إذا شملت الدراسة عينة كبيرة الحجم و مناطق جغرافية واسعة ، كما يعتبر الاستبيان الإلكتروني أكثر سهولة بالتحليل حيث أن عملية إدخال البيانات لمختلف الاستفتاءات و جدولتها يمكن أن تتم بسهولة بالغة مع أي حزمة من تطبيقات البرامج الإحصائية المتعارف عليها<sup>4</sup>.

هذا و يتكون استبيان الدراسة الذي قمنا بإعداده بعد مراجعة مختلف الأدبيات و المقاييس ذات العلاقة بالموضوع من جزأين أساسيين الجزء الأول يتضمن المعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة و هو يتكون من أربعة أسئلة أما الجزء الثاني فهو يتضمن ثلاثة محاور وظيفية ، المحور الأول يتضمن تحليل الوضعية الوظيفية لأفراد العينة و هو يتكون من ثمانية أسئلة ، المحور الثاني جاء تحت عنوان مدى فعالية بعض استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل و هو يتضمن ثمانية فقرات ، المحور الثالث جاء تحت عنوان أسباب تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري و هو يتضمن تسعة فقرات .

### 2- مجتمع الدراسة

بالنسبة لهذه الدراسة فقد اخترنا الفئة الناشطة التي يطلق عليها أيضا إسم القوة العاملة كمجتمع للدراسة ، و هي تتكون حسب نظام المعلومات الجزائري من السكان العاملون ( الأجراء و غير الأجراء ) زائد السكان العاطلون عن العمل .

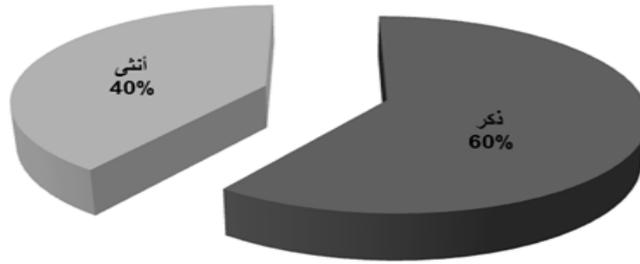
### 3- عينة الدراسة

بالنسبة لعينة هذه الدراسة فبعد نشر و توزيع الاستبيان الإلكتروني عبر مختلف المواقع الإلكترونية المتخصصة تمكنا من تحصيل 300 استبانة ، هذه الإستبانة تم الاطلاع عليها بشئ من التفصيل حيث قمنا بإلغاء 50 استبانة نظرا لما تحتويه من تناقض و عدم دقة في الإجابة ، و بهذا تشكل العينة العشوائية التي أخذناها بالدراسة و التحليل من 250 شخص يعبرون تماما عن المجتمع الأصلي للدراسة .

### 4- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

قبل الشروع في تحليل نتائج الدراسة لابد لنا من التعرف على تركيبة عينة الدراسة من خلال القيام بالوصف الإحصائي لها ، و قد تشكلت هذه العينة حسب معيار الجنس من النسب الممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب معيار الجنس

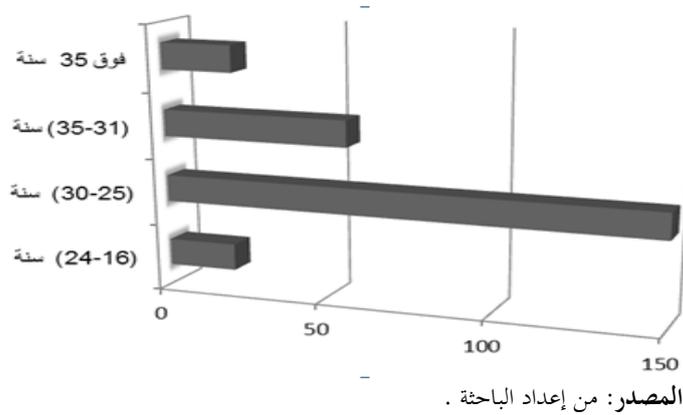


المصدر: من إعداد الباحثة .

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن العنصر الذكوري قد غلب على عينة الدراسة حيث أن ما نسبته (60%) من هذه العينة عبارة عن ذكور أي ما يعادل 150 شخص ، في حين أن النسبة المتبقية و التي تقدر ب (40%) هي عبارة عن إناث .

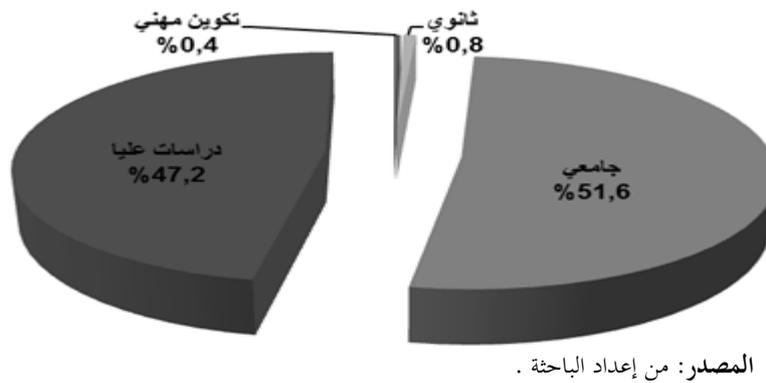
و لمعرفة تركيبة عينة الدراسة من حيث معيار السن نستعرض الشكل الموالي الذي يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب معيار السن .

الشكل رقم (02): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب معيار السن



تشير نتائج الشكل أعلاه إلى أن ما يعادل (60%) من المحييين عن الاستبيان يتراوح سنهم ما بين (25 و 30) سنة أي أكثر من نصف مجموع عينة الدراسة ، أما الفئة (31-35) سنة فهي تمثل ما يعادل (22.8%) من مجموع العينة ، و يأتي بالمرتبة الرابعة و الثالثة على التوالي الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين (16 و 24) سنة و (فوق 35) سنة و هم يساهمون في عينة الدراسة بنسب (8.4%) ، (8.8%) على الترتيب . و هذا دليل على أن مجتمع الدراسة هو مجتمع فتي يكاد يتكون بشكل كلي من فئة الشباب حيث تمثل هذه الأخيرة نسبة تفوق (91%) من المجموع الكلي لعدد أفراد العينة ، و يعتبر هذا أمر إيجابي يتماشى مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها حيث أظهر الجانب التحليلي أن فئة الشباب هي الأكثر عرضة للبطالة . و لمعرفة تركيبة عينة الدراسة من حيث المستوى الدراسي لأفرادها نستعرض الشكل الموالي الذي يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب معيار المستوى الدراسي .

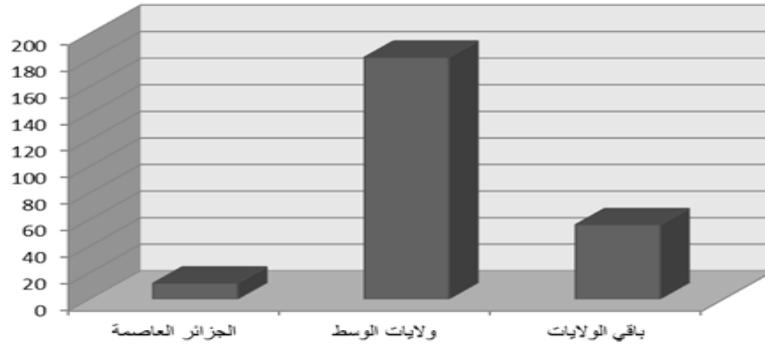
الشكل رقم (03): التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب معيار المستوى الدراسي



يتضح من خلال الشكل أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يتوزعون عبر أربع مستويات دراسية و بنسب مختلفة ، حيث يمثل الأشخاص الجامعيون أكبر نسبة على الإطلاق (51.6%) ، يليهم الأشخاص الذين قاموا بدراسات عليا بنسبة (47.2%) ، ثم يأتي في المرتبة الثالثة و بنسبة ضئيلة جدا (0.8%) الأشخاص الذين اكتفوا بالتعليم

الثانوي ، أما في المرتبة الرابعة و الأخيرة فيأتي الأشخاص الذين قاموا بتكوين مهني و الذين قدر عددهم بشخص واحد فقط من المجموع الكلي لعينة الدراسة .  
و بشكل عام مثل الأشخاص الذين لديهم مستوى جامعي نسبة كبيرة جدا (98.8%) من المجموع الكلي لعينة الدراسة و هم بهذا يشكلون تقريبا كل العينة ، و للمرة الثانية يعتبر هذا أمر إيجابي حيث أظهر لنا الجانب التحليلي سابقا أن الفئة الأكثر عرضة للبطالة في الجزائر هي فئة الشباب من حاملي الشهادات الجامعية .  
كما نستعرض من خلال الشكل الموالي توزيع أفراد العينة حسب الولاية ، حيث قمنا بتقسيم الولايات إلى ولاية الجزائر العاصمة ، ولايات الوسط و باقي الولايات .

الشكل رقم (04): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الولاية



المصدر: من إعداد الباحثة .

نلاحظ مما سبق أن ولايات الوسط بما في ذلك الجزائر العاصمة قد استحوذت على العدد الأكبر من أفراد العينة بنسبة تفوق (77.5%) أي ما يعادل 194 شخص ، أما النسبة المتبقية و التي تقدر بـ (22.4%) فهي تعود لأفراد من باقي الولايات .

#### 5- صدق و ثبات أداة الدراسة

قبل توزيع الاستبيان على عينة الدراسة النهائية و المتكونة من 250 شخص كما أشرنا إليه سابقا لابد لنا من التأكد من أنه صالح و جاهز للتوزيع من خلال اختبار صدقه و ثباته .

#### 5-1/ صدق أداة الدراسة

بالنسبة للدراسة الخاصة بنا و قصد التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان قمنا بعرضه في صورته الأولية على أربع أساتذة للتعليم العالي ، ثلاثة منهم مختصين في المجال الاقتصادي و الشخص الرابع مختص في المجال الاجتماعي و استنادا إلى الملاحظات و التوجيهات التي أبدتها المحكمون أجرين التعديلات اللازمة من خلال إعادة النظر في بعض العبارات بين الحذف و التعديل إلى أن أخرجنا الاستبيان في صورته النهائية .

بعد ذلك قمنا بتوزيع الاستبيان على عينة الدراسة المتكونة من 250 شخص ، ثم قمنا باختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على هذه العينة الأساسية من خلال حساب معامل الارتباط (Pearson) بين درجة كل فقرة و الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ، بالنسبة للمحور الأول تظهر نتائج اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقراته من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: ( تحليل الوضعية الوظيفية )

المحور	الفقرة	معامل الارتباط (Pearson)	القيمة الاحتمالية
الأول	ما هو وضعك الحالي	0.930	0.000
	مدة البحث عن وظيفة قبل التوظيف	0.862	0.000
	ما هو مجال عملك	0.963	0.000
	هل تمارس حاليا وظيفة	0.942	0.000
	طبيعة عملك هل تتناسب مع مؤهلك العلمي	0.918	0.000
	طبيعة عملك هل تتناسب مع مجال تخصصك	0.923	0.000
	هل يتناسب أجرك مع طبيعة عملك	0.904	0.000
	هل تواجه في عملك بظالة مقنعة	0.825	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة من فقرات المحور الأول هي أصغر من (1%) أي أن القيمة المحسوبة هي أكبر من القيمة الجدولية ، ما يعني أن معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (1%) ، كما نلاحظ أيضا أن معاملات الارتباط جاءت مرتفعة ما يدل على قوة التماسك الداخلي لفقرات الدراسة ، و عليه تعتبر فقرات المحور الأول متسقة داخليا بشكل قوي جدا و هي صادقة في قياس ما أعدت لقياسه .

بالنسبة للمحور الثاني ، تظهر نتائج اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقراته من خلال الجدول الموالي:

#### الجدول رقم (02): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

( مدى فعالية بعض استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل )

المحور	الفقرة	معامل الارتباط (Pearson)	القيمة الاحتمالية
الثاني	تمتلك الحكومة الجزائرية خطة واضحة للحد من مشكلة البطالة	0.310	0.000
	استراتيجية الحكومة الجزائرية مناسبة للمجتمع الجزائري	0.155	0.004
	لجوء الحكومة إلى تعديل سوق العمل عن طريق التوسع في الإنفاق العام ساعد على الحد من البطالة	0.863	0.001
	برامج التشغيل المؤقت التي بادرت الحكومة في إطلاقها ساهمت في الحد من البطالة	0.754	0.000
	لجوء الحكومة الجزائرية إلى وضع أجهزة لدعم و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساعد على الحد من البطالة	0.268	0.000
	الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار ساهمت في الحد من البطالة	0.825	0.000

0.002	0.803	صندوق الزكاة الجزائري ساعد على الحد من البطالة
0.000	0.541	البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفيه ساعد على الحد من البطالة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة من فقرات المحور الثاني هي أصغر من (1%) أي أن القيمة المحسوبة هي أكبر من القيمة الجدولية ، ما يعني أن معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (1%) ، كما نلاحظ أيضا أن معاملات الارتباط جاءت في معظمها مرتفعة ما يدل على قوة التماسك الداخلي لفقرات الدراسة ، و عليه تعتبر فقرات المحور الثاني متسقة داخليا بشكل قوي جدا و هي صادقة في قياس ما أعدت لقياسه .

بالنسبة للمحور الثالث ، تظهر نتائج اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقراته من خلال الجدول الموالي:

### الجدول رقم (03): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث

( أسباب تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري )

المحور	الفقرة	معامل الارتباط (Pearson)	القيمة الاحتمالية
الثالث	تعتبر الحكومة الجزائرية المسؤول الأول و الأخير عن ارتفاع معدلات البطالة	0.330	0.000
	الشباب الجزائري يساهم في البطالة التي يعاني منها من خلال عزوفه عن بعض المناصب	0.802	0.000
	البطالة يمكن أن تكون أحد مخرجات الفساد الإداري	0.761	0.000
	عدم التوافق بين مخرجات التكوين و احتياجات سوق العمل ساهم في ارتفاع البطالة	0.235	0.000
	استقدام العمالة الأجنبية له دور في ارتفاع معدلات البطالة	0.653	0.004
	تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة يعتبر أيضا من مسببات البطالة	0.796	0.000
	السبب الرئيسي في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب حاملي الشهادات الجامعية هو ارتفاع عدد الحاملين لشهادة البكالوريا	0.618	0.001
	نظام ل م د ساهم في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب من حاملي الشهادات الجامعية	0.702	0.000
	عدم التوافق بين متطلبات سوق العمل و مخرجات التعليم العالي لو دور كبير في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب حاملي الشهادات الجامعية	0.223	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة من فقرات المحور الثالث هي أصغر من (1%) أي أن القيمة المحسوبة هي أكبر من القيمة الجدولية ، ما يعني أن معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى

معنوية (1%) ، كما نلاحظ أيضا أن معاملات الارتباط جاءت في معظمها مرتفعة ما يدل على قوة التماسك الداخلي لفقرات الدراسة ، و عليه تعتبر فقرات المحور الثالث متسقة داخليا بشكل قوي جدا و هي صادقة في قياس ما أعدت لقياسه أي أنها تعبر فعلا عن أسباب البطالة في المجتمع الجزائري .

## 5-2/ ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة الاستقرار في النتائج ، بحيث يعطي الاختبار قراءات متقاربة إذا ما أعيد أكثر من مرة على نفس العينة تحت نفس الظروف و هذا خلال فترات زمنية معينة ، فالثبات يشير إلى مدى إمكانية الاعتماد على أداة القياس ، ففي حالة ما إذا كانت هذه الأداة متذبذبة لا يمكن الاعتماد عليها و لا الأخذ بنتائجها لأنها تؤدي إلى نتائج مضللة . و هناك عدة طرق لقياس ثبات أداة الدراسة و قد اخترنا الاعتماد على الطريقة الأكثر شيوعا و استخداما ألا و هي حساب معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) .

و من أجل تقدير درجة الثبات للدراسة الخاصة بنا قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ بالنسبة لأداة الدراسة ككل كما قمنا بحسابه أيضا بالنسبة لكل محور من محاور هذه الأداة ، و قد تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار ثبات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
تحليل الوضعية الوظيفية	08	0.957
مدى فعالية بعض استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل	08	0.713
أسباب تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري	09	0.853
البطالة و الآثار المصاحبة لها	04	0.778
<b>الإتجاه العام</b>	<b>29</b>	<b>0.861</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24)

من خلال النتائج المستعرضة في الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

إن معامل الثبات للمحور الأول الخاص بتحليل الوضعية الوظيفية لعينة الدراسة كانت قيمته (0.957) و هي قيمة جيدة تدل على درجة ثبات قوية جدا ؛

إن معامل الثبات للمحور الثاني الخاص بمدى فعالية بعض استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل كانت قيمته (0.713) ، و هي قيمة جيدة تدل على درجة ثبات مقبولة ؛

• إن معامل الثبات للمحور الثالث الخاص بأسباب تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري كانت قيمته (0.853) ، و هي قيمة جيدة تدل على درجة ثبات قوية جدا ؛

• إن معامل الثبات للمحور الرابع الخاص بالبطالة و الآثار المصاحبة لها كانت قيمته (0.778) و هي قيمة جيدة تدل على درجة ثبات مقبولة ؛

● بالنسبة لمعامل ثبات الدراسة ككل فقد قدرت قيمته بـ (0.861) و هي قيمة ممتازة جدا تدل على درجة ثبات قوية جدا تتمتع بها الدراسة .

و بهذا نكون قد تأكدنا من صحة و سلامة الاستبيان الموجه للدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة من صلاحيته لتحليل النتائج و الإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بهذه الدراسة .

#### 6- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل الحصول على نتائج الدراسة قمنا باستخدام الإصدار رقم 24 لبرنامج " SPSS " ، أما من أجل تحليل نتائج الدراسة فقد قمنا باستخدام العديد من المفاهيم المرتبطة بالإحصاء الوصفي و الاستدلالي ، و التي تتمثل في النسب المئوية ، المتوسط الحسابي ، التكرارات و الانحراف المعياري .

#### 7- طريقة قياس الاتجاهات

لقد قيمت النتائج وفقا لسلم ليكرت لأن الأسئلة التي يتضمنها الاستبيان الخاص بهذه الدراسة صممت في الأساس وفقا لهذا السلم ، و قد جاءت الأسئلة الخاصة بهذه الدراسة مغلقة و مصممة وفقا لمقياس ليكرت الثلاثي حيث كانت الخيارات المتاحة أمام كل عبارة ( غير موافق ، لا أعلم ، موافق ) ، و أعطي لكل خيار من هذه الخيارات الأوزان الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): الأوزان المقابلة لخيارات الإجابة

الوزن	خيارات الإجابة
1	غير موافق
2	لا أعلم
3	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة .

و قد تم حساب طول خلايا مقياس ليكرت الثلاثي من خلال المعادلة التالية:

طول الخلية = ( الحد الأعلى للمقياس - الحد الأدنى للمقياس ) / عدد الفئات المطلوبة

$$\text{طول الخلية} = (3 - 1) / 3 = 0.66$$

بعد ذلك قمنا بإضافة طول الخلية أي العدد 0.66 إلى أقل قيمة في المقياس ألا و هي العدد 1 و استمرت الإضافة حتى الوصول إلى أعلى قيمة في المقياس و هي العدد 3 ، و بهذا نكون قد تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): المتوسطات المرجحة و الاتجاهات الموافقة لها

الاتجاه	المتوسط المرجح
غير موافق	(1.66 - 1)
لا أعلم	(2.33 - 1.67)
موافق	(3 - 2.34)

المصدر: من إعداد الباحثة .

- و انطلاقا من الجدول أعلاه فإنه يمكن تحديد الاتجاه في هذه الدراسة الميدانية وفقا للآلية التالية:
- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين (1- 1.66) فهذا يعني أن إجابة أفراد العينة تتجه نحو غير موافق .
  - إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين (1.67- 2.33) فهذا يعني أن إجابة الباحثين تتجه نحو لا أعلم .
  - إذا كان المتوسط الحسابي المرجح يتراوح ما بين (2.34- 3) فهذا يعني أن إجابة الباحثين تتجه نحو موافق .

### ثالثا: نتائج الدراسة الميدانية

بعد عرض منهجية الدراسة الميدانية تنتقل الآن إلى الخطوة الموالية ألا وهي معالجة نتائج هذه الدراسة من خلال تحليلها و إعطاء مختلف التفسيرات المنطقية لها ، بغية الإجابة عن أسئلة الدراسة بشكل عام و الوقوف على واقع مشكلة البطالة و آثار مختلف البرامج الحكومية عليها من وجهة نظر عينة الدراسة ، و هذا بالتركيز على الأبعاد الأربعة الأساسية التي تضمنها الاستبيان مع استبعاد الجزء الأول الخاص بالمعلومات الشخصية .

#### 1- تحليل الوضعية الوظيفية لأفراد عينة الدراسة

لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم 250 شخص نحو أسئلة المحور الأول نستعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): اتجاهات إجابات عينة الدراسة نحو أسئلة المحور الأول

السؤال الأول	الحالة	التكرار	النسبة (%)
	موظف	142	56.8
	غير موظف	108	43.2
السؤال الثاني	المدة	التكرار	النسبة (%)
	أقل من 6 أشهر	18	7.2
	6 أشهر - 12 شهر	18	7.2
	13 شهر - 24 شهر	36	14.4
	أكثر من 24 شهر	70	28.0
السؤال الثالث	الحالة	التكرار	النسبة (%)
	قطاع عام	128	51.2
	قطاع خاص	14	5.6
السؤال الرابع	الحالة	التكرار	النسبة (%)
	دائمة	67	26.8
	مؤقتة	75	30.0
السؤال الخامس	الحالة	التكرار	النسبة (%)

19.6	49	نعم	
37.2	93	لا	
النسبة (%)	التكرار	الحالة	السؤال السادس
17.2	43	نعم	
39.6	99	لا	
النسبة (%)	التكرار	الحالة	السؤال السابع
14.4	36	نعم	
42.4	106	لا	
النسبة (%)	التكرار	الحالة	السؤال الثامن
20.4	51	نعم	
36.4	91	لا	
43.2	108	غير موظف	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24)

و قد جاء تحليلنا لنتائج الجدول أعلاه كالتالي:

**السؤال الأول:** كما يبين الجدول أعلاه فإن نسبة (56.8%) من مجموع أفراد عينة الدراسة موظفون أما النسبة المتبقية (43.2%) أي ما يعادل 108 أشخاص فلم يتمكنوا من الحصول على وظيفة و مازالوا يحملون صفة العاطلين عن العمل ، و هذا ما له دلالة على مدى حجم المشكلة المتمثلة في صعوبة الحصول على وظيفة حتى لو كانت مؤقتة نتيجة للواقع الاقتصادي الصعب الذي حال دون إمكانية خلق فرص عمل سواء كانت دائمة أو مؤقتة خاصة في ظل وفرة عدد خريجي الجامعات من مختلف التخصصات ( باعتبار أن الأشخاص الذين لديهم مستوى جامعي يشكلون تقريبا كل مجتمع الدراسة ) .

**السؤال الثاني:** إن الغرض الأساسي من وضع هذا السؤال ضمن أسئلة الاستبيان هو التعرف على المدة التي يقضيها الشخص عادة قبل حصوله على وظيفة في المجتمع الجزائري ، و كما يبين الجدول السابق و الشكل أعلاه فإن نسبة (14.4%) من أفراد مجتمع الدراسة قد تطلب منهم الأمر مدة تتراوح ما بين شهر و سنة واحدة من أجل إيجاد وظيفة ، و نسبة (14.4%) قضوا مدة تتراوح ما بين سنة واحدة و سنتين حتى تمكنوا من إيجاد وظيفة ، و ما نسبته (28%) أي ما يعادل 70 شخص وجدوا وظيفة بعد انقضاء أكثر سنتين على عملية البحث ، أما النسبة المتبقية و التي تقدر بـ (43.2%) فقد قضوا مدة طويلة في البحث عن وظيفة و لم يتمكنوا من إيجادها حتى الآن و هنا يمكن أن نستنتج ببساطة طول فترة التوظيف في المجتمع الجزائري حيث أن نسبة (85.6%) قضوا فترة طويلة في عملية البحث أي ما يعادل 214 شخص ، ما يعني أن هذه الفئة كانت تعاني أو مازالت تعاني من بطالة هيكلية و ليست احتكاكية .

من جهة أخرى لا يمكن لنا أن نهمّل آثار و تداعيات طول فترة البطالة على الفرد ، فوجود شخص في حالة بطالة لمدة طويلة سيكون له حتما آثار فيزيولوجية و سيكولوجية مدمرة ، و تزداد هذه الآثار خطورة كلما طالت فترة

البحث ، كما أن هذا الأمر سيؤثر لا محالة على إنتاجية الفرد فالإنسان بطبيعته يكون أكثر استعدادا للمرونة و التدريب في بداية حياته .

**السؤال الثالث:** ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول و الشكل السابقين أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة الموظفين (90%) يعملون في القطاع العام ، أما باقي النسبة و التي تقدر ب (10%) أي ما يعادل 14 شخصا فيعملون في القطاع الخاص ، و هنا نستنتج محدودية مساهمة القطاع الخاص في تشغيل أفراد عينة الدراسة بالرغم من القدرة الكبيرة لهذا على الأخير على استيعاب اليد العاملة فعادة ما يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في عملية التشغيل انطلاقا من الرؤية الاقتصادية التي تنطوي على إيجاد قطاع خاص رائد ، فعال و ذو قدرة تنافسية عالية ، بحيث يعمل كمولد رئيسي للدخل الوطني لأي دولة كما يعمل أيضا على توفير فرص عمل للمواطنين و يتحمل مسؤولياته الاجتماعية و البيئية<sup>5</sup>.

**السؤال الرابع:** إن نسبة (47.2%) من أفراد عينة الدراسة الموظفين قد تحصلوا على وظائف دائمة أي ما يعادل 67 شخص ، أما النسبة المتبقية من مجموع أفراد عينة الدراسة الموظفين و التي تعد الأكبر (52.8%) فقد قاموا بالالتحاق بوظائف لكنها مؤقتة و غير دائمة أي تنتفي عنها الصفة التمهوية و هي لا تعدو كتوع مخدر هؤلاء الأشخاص كما تمت الإشارة إليه سابقا في الجانب التحليلي .

و تجدر بنا الإشارة إلى أن أفراد عينة الدراسة الموظفين بشكل مؤقت سيفقدون بعد فترة زمنية تلك الوظائف التي يشغرونها فهم حاليا في حالة بطالة لكنها مؤجلة ، و يمكن أن نقوم بحساب معدل البطالة المؤجلة لعينة الدراسة كما يلي:

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد أفراد عينة الدراسة الغير موظفين} / \text{العدد الإجمالي لأفراد عينة الدراسة}) \times 100 \\ = (108 / 250) \times 100 = 43.2\%$$

$$\text{معدل البطالة المؤجلة} = (\text{عدد أفراد عينة الدراسة الموظفين بشكل مؤقت} / \text{العدد الإجمالي لأفراد عينة الدراسة}) \times 100 \\ = (75 / 250) \times 100 = 30\%$$

بعد انقضاء فترة التوظيف المؤقتة لأفراد عينة الدراسة الموظفين بشكل مؤقت و بافتراض أن هذه الفترة هي نفسها بالنسبة للجميع يفترض أن يرتفع معدل البطالة لعينة الدراسة ليصبح 73.2% ( 43.2% + 30% ) .

**السؤال الخامس:** كما يبين الجدول و الشكل أعلاه فإن نسبة (65.5%) من مجموع أفراد عينة الدراسة الموظفين أي ما يعادل 93 شخص يعملون في وظائف لا تتناسب و مؤهلاتهم العلمية و يعتبر هذا الأمر سلبي فقد أثبتت دراسات عديدة أجريت حول الموضوع أن مزاولة الأشخاص لوظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم يؤدي إلى فقدان هؤلاء الأشخاص لجزء كبير من مهاراتهم العملية كما تقل متابعتهم لتطور مجالهم بشكل ملحوظ .

**السؤال السادس:** لقد أجابت نسبة (69.8%) من مجموع أفراد عينة الدراسة الموظفين ب " لا " ما يعني أنه هؤلاء الأشخاص يعملون خارج مجال تخصصاتهم ، فهذه الفئة من المجتمع فضلت امتهان وظائف مغايرة لتخصصاتها و أبدت مجموعة من التنازلات بحثا عن الأمان الوظيفي أو بحثا عن تحقيق عائد أفضل ، و يعتبر هذا أمر سلبي أيضا فمزاولة الأشخاص لوظائف خارج مجال تخصصاتهم سيؤدي لا محالة إلى غياب الابداع لدى هؤلاء الأشخاص ، كما أنه يبقى أمنياتهم في إثراء معرفتهم حول التخصصات الخاصة بهم حبيسة الواقع .

**السؤال السابع:** لقد أجابت نسبة (74.6%) من مجموع أفراد عينة الدراسة الموظفين بـ " لا " ما يعني أن ما يعادل 106 أشخاص لا يتناسب أجورهم مع طبيعة العمل الذي يقومون بمزاوته ، و يعطي لنا هذا صورة عن مدى التناسب في الجزائر بين الأجور و طبيعة العمل و الذي يمكن أن يكون السبب الرئيسي لضعف الأداء في وسط العمال الجزائريين ، فمن المعروف أن الأجر من أهم العوامل المؤثرة على دقة أداء العامل و إنتاجيته كما أنه يؤثر أيضا على الحد من دوران العمل .

**السؤال الثامن:** نسبة (64.1%) من أفراد عينة الدراسة الموظفين قد أجابوا بـ " لا " عن السؤال الثامن ما يعني أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة لا يواجهون في عملهم بطالة مقنعة ، لكن هذا لا ينفي وجود نسبة معينة في هذه الوضعية و التي تقدر بـ (35.9%) ما يعادل 51 شخصا ، أي أن كل فرد من الـ 51 شخصا يمارس عملا جماعيا كان من الممكن أن يؤديه فرد واحد فقط ، و هذا له دلالة على تكس العاملين في الجهاز الحكومي الجزائري بما يفوق احتياجات هذا الجهاز ، و نفسر هذا بالتزام الحكومة الجزائرية بتعيين الخريجين و توظيفهم دون أن تكون هناك حاجة حقيقية لهم و عادة ما تلجأ الدولة إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات نتيجة لعدم قدرتها على خلق مناصب عمل حقيقية لهذه الفئة من المجتمع .

## 2- تحليل المحور الثاني

بغرض تحليل اتجاهات عينة الدراسة نحو المحور الثاني ( مدى فعالية بعض استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل ) نستعرض الجدول الموالي الذي يضم التكرارات ، النسب المئوية المتوسطة الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات هذا المحور .

الجدول رقم (08): اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثاني

( مدى فعالية بعض استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل )

رقم العبارة	المقياس	موافق	غير موافق	لا أعلم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	التكرار	26	201	23	1.300	0.647	غير موافق
	النسبة (%)	10.4	80.4	9.2			
02	التكرار	27	200	23	1.308	0.656	غير موافق
	النسبة (%)	10.8	80.0	9.2			
03	التكرار	35	170	45	1.460	0.728	غير موافق
	النسبة (%)	14.0	68.0	18.0			
04	التكرار	20	200	30	1.280	0.602	غير موافق
	النسبة (%)	8.0	80.0	12.0			
05	التكرار	29	181	40	1.392	0.687	غير موافق
	النسبة (%)	11.6	72.4	16.0			
06	التكرار	55	175	20	1.520	0.832	غير موافق
	النسبة (%)	22.0	70.0	8.0			
07	التكرار	150	50	50	2.400	0.801	موافق

			20.0	20.0	60.0	النسبة (%)	
لا أعلم	0.910	1.880	40	120	90	التكرار	08
			16.0	48.0	36.0	النسبة (%)	
غير موافق	-	1.56	الاتجاه العام				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS 24)

من خلال نتائج التحليل الإحصائي المعروضة في الجدول أعلاه استطعنا استخلاص اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مختلف عبارات المحور الثاني و التي كانت كالآتي:

**العبارة الأولى:** لقد كانت نتيجة هذه العبارة غير موافق و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 1.300 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن الحكومة الجزائرية لا تمتلك خطة و استراتيجية واضحة للحد من ظاهرة البطالة .

**العبارة الثانية:** لقد كانت نتيجة هذه العبارة غير موافق و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 1.308 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن استراتيجية الحكومة الجزائرية في الحد من ظاهرة البطالة لا تتناسب مع طبيعة المجتمع الجزائري .

**العبارة الثالثة:** لقد كانت نتيجة هذه العبارة غير موافق و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 1.460 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن لجوء الحكومة الجزائرية إلى تعديل سوق العمل عن طريق التوسع في الإنفاق العام لم يساهم في الحد من ظاهرة البطالة .

**العبارة الرابعة:** لقد كانت نتيجة هذه العبارة غير موافق و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 1.208 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن برامج التشغيل المؤقت التي بادرت الحكومة الجزائرية في إطلاقها في الفترة الأخيرة ( جهاز المساعدة على الإدماج المهني على سبيل المثال ) لم تساهم في الحد من ظاهرة البطالة .

**العبارة الخامسة:** لقد كانت نتيجة هذه العبارة غير موافق و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 1.392 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن لجوء الحكومة الجزائرية إلى وضع أجهزة لدعم و إنشاء المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة ( ANSEJ ، ANGEM ، CNAC ، FGAR ، CGCI ) لم يساعد كثيرا في الحد من ظاهرة البطالة .

**العبارة السادسة:** لقد كانت نتيجة هذه العبارة غير موافق و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 1.520 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمار (APSI) لم تساعد كثيرا في الحد من نسبة البطالة .

**العبارة السابعة:** لقد كانت نتيجة هذه العبارة موافق و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 2.400 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن صندوق الزكاة الجزائري قد ساعد على الحد من نسبة البطالة .

**العبارة الثامنة:** لقد كانت نتيجة هذه العبارة لا أعلم و هذا ما توصلنا إليه من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 1.880 ، ما يعني أن عينة الدراسة كانت محايدة اتجاه هذا السؤال نظرا لأنها لا تملك معلومة حول ما إذا كان البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ( PNDAR ) قد ساعد على الحد من نسبة البطالة أم لا .

و بشكل عام لم توافق عينة الدراسة على معظم المقترحات التي جاءت في المحور الثاني أي أن النتيجة النهائية لهذا المحور هي غير موافق ، و قد أكد لنا هذه النتيجة أيضا المتوسط الحسابي العام الذي قدرت قيمته بـ 1.56 ، ما يعني أنه من وجهة نظر عينة الدراسة استراتيجيات الحكومة الجزائرية في خلق فرص عمل هي غير فعالة .

### 3- تحليل المحور الثالث

بغرض تحليل اتجاهات عينة الدراسة نحو المحور الثالث ( أسباب تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري ) نستعرض الجدول الموالي الذي يضم التكرارات ، النسب المئوية ، المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات هذا المحور .

#### الجدول رقم (09): اتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثالث

من خلال نتائج التحليل الإحصائي تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري

رقم العبارة	المقياس	موافق	غير موافق	لا أعلم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	التكرار	160	50	40	2.440	0.805	موافق
	النسبة (%)	64.0	20.0	16.0			
02	التكرار	181	30	39	2.604	0.693	موافق
	النسبة (%)	72.4	12.0	15.6			
03	التكرار	175	50	25	2.500	0.807	موافق
	النسبة (%)	70.0	20.0	10.0			
04	التكرار	144	50	56	2.376	0.798	موافق
	النسبة (%)	57.6	20.0	22.4			
05	التكرار	40	190	20	1.400	0.749	غير موافق
	النسبة (%)	16.0	76.0	8.0			
06	التكرار	177	45	28	2.528	0.782	موافق
	النسبة (%)	70.8	18.0	11.2			
07	التكرار	149	51	50	2.390	0.805	موافق
	النسبة (%)	59.6	20.4	20.0			
08	التكرار	161	46	43	2.460	0.786	موافق
	النسبة (%)	64.4	18.4	17.2			
09	التكرار	181	20	49	2.644	0.625	موافق
	النسبة (%)	72.4	8.0	19.6			
موافق					2.37	-	

المختود مختلف إحصاءات المحور الثالث على التي كانت كالتالي (SPSS 24)

**العبرة الأولى:** وافق المبحوثون على محتوى العبارة الأولى و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.440 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن الحكومة الجزائرية هي المسؤول الأول و الأخير عن ارتفاع معدلات البطالة نظرا لعدم فعالية السياسات الاقتصادية التي تقوم باعتمادها .

**العبرة الثانية:** وافق المبحوثون على محتوى العبارة الثانية و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.604 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن الشباب الجزائري هو مسؤول أيضا عن البطالة التي يعاني منها من خلال عزوفه عن بعض المناصب أو عدم تأهيله للحصول عليها .

**العبرة الثالثة:** وافق المبحوثون على محتوى العبارة الثالثة و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.500 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن البطالة يمكن أن تكون أحد مخرجات الفساد الإداري ( تعيين مثلا من لا يستحق يؤدي إلى بطالة من يستحق ) .

**العبرة الرابعة:** وافق المبحوثون على محتوى العبارة الرابعة و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.376 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن عدم التوافق ( من حيث الكم و النوع ) بين مخرجات التكوين و احتياجات سوق العمل ساهم بشكل كبير في ارتفاع البطالة في أوساط المجتمع الجزائري .

**العبرة الخامسة:** لم يوافق المبحوثون على محتوى العبارة الخامسة و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 1.400 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن استفاد العمالة الأجنبية ليس له دور في ارتفاع معدلات البطالة في أوساط المجتمع الجزائري .

**العبرة السادسة:** وافق المبحوثون على محتوى العبارة السادسة و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.528 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة ( خاصة فيما يتعلق بضمان الحد الأدنى للأجور ) يعتبر أيضا من مسببات البطالة .

**العبرة السابعة:** وافق المبحوثون على محتوى العبارة السابعة و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.390 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن التزايد الكبير و الغير طبيعي في عدد الحاملين لشهادة البكالوريا يعتبر من بين أسباب ارتفاع البطالة في أوساط الشباب من حاملي الشهادات الجامعية .

**العبرة الثامنة:** وافق المبحوثون على محتوى العبارة الثامنة و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.460 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن نظام ال ( ل م د ) يساهم في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب من حاملي الشهادات الجامعية نظرا لسرعة تخرج الدفعات في إطار هذا النظام .

**العبرة التاسعة:** وافق المبحوثون على محتوى العبارة التاسعة و قد استنتجنا هذا من خلال المتوسط الحسابي الذي قدرت قيمته بـ 2.644 ، و عليه ترى عينة الدراسة أن عدم التوافق بين متطلبات سوق العمل و مخرجات التعليم العالي له دور كبير في ارتفاع البطالة في أوساط الشباب من حاملي الشهادات الجامعية .

و بشكل عام وافقت عينة الدراسة على معظم المقترحات التي جاءت في المحور الثالث أي أن النتيجة النهائية لهذا المحور هي موافق ، و قد أكد لنا هذه النتيجة أيضا المتوسط الحسابي العام الذي قدرت قيمته بـ 2.37 ، ما يعني أنه من وجهة نظر عينة الدراسة تعود مشكلة البطالة في الجزائر إلى عدة أسباب نذكر من بينها فشل السياسات الاقتصادية التي تبناها الحكومة ، عدم فعالية إجراءات و برامج التشغيل ، عزوف الشباب عن بعض المناصب أو عدم امتلاكه للمؤهلات المناسبة لمزاولة هذه المناصب ، غياب التخطيط السليم بين مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل .

## الخلاصة

على الرغم من وجود الاستراتيجية و الموارد المالية إلا أن البرامج التنموية و مختلف سياسات التشغيل التي تبنتها الحكومة الجزائرية لم تتمكن من إثبات فعاليتها و لم تحقق النتائج المنتظرة منها نظرا لجملة من الأسباب نذكر من أهمها الفساد و سوء التسيير ، البيروقراطية الثقيلة ، مناخ الأعمال المتدني ، غياب التنسيق بين سوق العمل و مخرجات التعليم العالي بالإضافة إلى المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ، هذا و يواجه سوق العمل حاليا في الجزائر ثلاث تحديات جديدة يمكن أن تؤدي إلى توترات اقتصادية و اجتماعية ، يأتي على رأسها تحدي تدهور نوعية الشغل و تحدي قابلية تشغيل الشباب ، و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج و التي نوجزها في النقاط التالية:

- صعوبة الحصول على وظيفة حتى و لو كانت مؤقتة في المجتمع الجزائري و هذا ما أثبتته الدراسة الميدانية حيث أن تقريبا نصف الباحثين كانوا في حالة البطالة .
- إن البطالة في الجزائر هي بطالة شباب من حاملي الشهادات الجامعية و هذا ما أثبتته الدراسة الميدانية ما يعني أن سوق العمل لا يستثمر مخرجات التعليم العالي .
- إن مشكلة البطالة هي هيكلية في الجزائر و قد تبين هذا من خلال الدراسة الميدانية التي أثبتت طول فترة التوظيف للباحثين .
- إن تأثير سياسات الحكومة على التشغيل هو تأثير ظرفي غير مستدام تم تحقيقه في معظمه من خلال برامج و أجهزة التشغيل المؤقت .
- تكس العملين في الجهاز الحكومي الجزائري بما يفوق احتياجات هذا الجهاز ، و نفس هذا بالتزام الحكومة الجزائرية بتعيين الخريجين و توظيفهم دون أن تكون هناك حاجة حقيقية لهم و عادة ما تلجأ الدولة إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات نتيجة لعدم قدرتها على خلق مناصب عمل حقيقية لهذه الفئة من المجتمع .
- إن سياسات التشغيل التي تعتمدها الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة تركز فعلا التوجه نحو العمل الغير لائق و البطالة المقنعة .
- تعاني الجزائر من قصور واضح في السياسات التعليمية التي تعتمد على الكم و ليس الكيف في تخريج الشباب من الجامعات ، و التي لا يستطيع أغلبية خريجها مواكبة متطلبات سوق العمل بعد التخرج . مع غياب التنسيق بين مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل .
- إن الحكومة الجزائرية لا تمتلك خطة و استراتيجية واضحة للحد من ظاهرة البطالة و هذا من وجهة نظر الباحثين .
- إن استراتيجية الحكومة الجزائرية في الحد من ظاهرة البطالة لا تتناسب مع طبيعة المجتمع الجزائري .
- إن لجوء الحكومة الجزائرية إلى وضع أجهزة لدعم و إنشاء المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة ( ANSEJ ، ANGEM ، CNAC ، FGAR ، CGCI ) ، لم يساعد كثيرا في الحد من ظاهرة البطالة.
- الحكومة الجزائرية هي المسؤول الأول و الأخير عن ارتفاع معدلات البطالة نظرا لعدم فعالية السياسات الاقتصادية التي تقوم باعتمادها .

● التزايد الكبير و الغير طبيعي في عدد الحاملين لشهادة البكالوريا يعتبر من بين أسباب ارتفاع البطالة في أوساط الشباب من حاملي الشهادات الجامعية من وجهة نظر المبحوثين ، بالإضافة إلى نظام ال ( ل م د ) و عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل .

#### التوصيات و الاقتراحات:

- على الحكومة الجزائرية الابتعاد عن معالجة مشكلة البطالة من زاوية اجتماعية و الانتقال إلى اعتماد الحلول الفعلية لهذه المشكلة عبر المعالجة الاقتصادية ، و هذا من خلال وضع نموذج ملائم لتحقيق النمو الاقتصادي بمشاركة كافة الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين .
- على السلطات الجزائرية تجسيد التحول الحقيقي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر عن طريق الانتقال من الاقتصاد السياسي أي اقتصاد الدولة إلى الاقتصاد المؤسساتي الذي يركز على المؤسسات الاقتصادية .
- على السلطات الجزائرية العمل على تشجيع الاستثمار بنوعيه المحلي و الأجنبي باعتبار أن هذا الأخير هو عمود التنمية الاقتصادية ، و يكون هذا من خلال تحسين مناخ الاستثمار عن طريق توفير بيئة الأعمال المناسبة خاصة فيما يتعلق بسهولة الإجراءات ، مع مراجعة ترتيب الأولويات التنموية و الاستثمارية .
- على الحكومة الجزائرية تشجيع عمليات إنشاء المؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة مع التسويق الجيد لهذه المؤسسات ، إضافة إلى تبني الصرامة و الجدية في تمويل مشاريع تشغيل الشباب عن طريق الدراسة الصحيحة للمشاريع المقترحة ، مع استمرار الرقابة على عملية إقامة هذه المشاريع و المتابعة الميدانية لها ، حيث أثبتت التجربة الجزائرية في هذا المجال أن عددا كبيرا من هذه المشاريع إما بء بالفشل أو أنه لم يجسد فعلا على أرض الواقع لأنه عبارة عن مشروع وهمي في الأساس .
- على السلطات تشجيع إنشاء حاضنات الأعمال التي تعد من أهم آليات التنمية الاقتصادية كما أنها تعد وسيلة فعالة لخلق فرص عمل جديدة فضلا عن مساهمتها في تطوير مختلف الصناعات القائمة .

#### قائمة المراجع:

- 1-Olivier Chardon et Dominique Goux .(2003). **la nouvelle définition européenne du chômage BIT** , économie et statistique , No362 .
- 2- Jean-Marie Albertini.(1996). **le chômage est-il une fatalité** , presses universitaire de France .
- 3- زياد بن علي بن محمود الجرجاوي .(2010). **القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبانة** ، مطبعة أبناء الجراح ، الطبعة الثانية فلسطين .
- 4- مدونة البحث العلمي ، **الاستبيانات الالكترونية** .
- 5- عابد شريط و ياسين جلول بن الحاج ، **دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية ( دراسة حالة الجزائر )** ، مجلة الاستراتيجية و التنمية ، العدد 06 .
- 6- الأمين لباز .(2016/2015). **سيل تفعيل و تطوير أدوات تمويل التنمية في الجزائر في ظل التحديات و الظروف الاقتصادية الحديثة** أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود- مالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة البليدة .

- 
- 7- رشيد شباح .(2012/2011). ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر (دراسة حالة لولاية تيارت) ، رسالة ماجستير ، تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان .
- 8- كمال بوصافي ، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية (دراسة تحليلية للفترة 1990-2002) .(2007/2006). أطروحة دكتوراه ، علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر .

### Reference list :

- 1- Olivier Chardon and Dominique Goux.(2003). the new European definition of unemployment , economics and statistics , No362 .
- 2- Jean-Marie Albertini.(1996). is unemployment a fatality , University presses of France .
- 3- Ziad Ben Ali Mahmoud Al jarjaoui .(2010). Methodological educational rules for building the questionnaire, Al-Jarrah Press, Second Edition, Palestine .
- 4- Scientific Research Blog , Electronic questionnaires.
- 5- Abed Chrit and Yasmine Djelloul Ben Al Hadj , The role of the private sector in supporting economic development, Journal of Strategy and Development Issue 06.
- 6- Amine Labbez .(2015/2016). Ways to activate and develop the development finance instruments in Algeria in light of the challenges and the modern economic conditions, PhD thesis , Money and Banking specialty , Faculty of Economic Commercial and Management Sciences , Blida University .
- 7- Rachid Chebbah .( 2011/2012 ). State budget and employment problems in Algeria, Master Thesis , Money and Banking specialty , Faculty of Economic Commercial and Management Sciences , Tlemcen University .
- 8-Kamel Bousafi.(2006/2007). The limits of situational and structural unemployment in Algeria during the transitional period, PhD thesis , Faculty of Economic Commercial and Management Sciences , Algiers University .